رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمـــات اللوجستيـــــــة

التقرير السنوي لعام 2020

نتكامل لصناعة المستقبـــــل
Integrating Towards a Prosperous Future

التعدين | الصناعة | الخدمات اللوجستية | الطاقة | المحتوى المحلي | الثورة الصناعية الرابعة

"عازمون على الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية
والحرص على استكمال تحقيق أهداف الرؤية".

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله-

"دائماً ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تُبنى
على مكامن القوة".

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله-
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

المحتويات

1. كلمة معالي رئيس لجنة البرنامج 8
2. الجهات التنفيذية للبرنامج 10
3. نطاق البرنامج المحدَّث 12
4. الأهداف الاستراتيجية 14
5. نتكامل لصناعة المستقبل 16
6. قطاعات البرنامج ومحورًا تركيزه 28
7. رحلة تحديث خطة البرنامج 2020-2025 30
8. منهجية التفكير 32
9. التطورات الاقتصادية وقيادة مجموعة الـ 20 34
10. إنجازات المملكة في المؤشرات العالمية 36
11. الاستدامة الاقتصادية 40
12. إنجازات البرنامج .....

كلمة معالي رئيس لجنة البرنامج

تُعنى رؤية المملكة 2030 بإحداث نقلة نوعية على كافة الأصعدة، فكان من الطبيعي أن تُمنَح قطاعات (الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية) اهتماماً بالغاً.

ولأهمية تحقيق التكامل بين هذه القطاعات على كافة المستويات، ونظرًا للترابط الكبير بينها؛ تم إسناد أهداف الرؤية الاستراتيجية المرتبطةِ بها إلى برنامجٍ واحد، وهو: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، الذي يقوم عليه نخبة من الشباب السعودي المؤهل القادر -بعون الله- على صناعة التغيير وإحداث الفارق، بجهود جهاتٍ تنفيذيةٍ ملتزمةٍ بتحقيق الأهداف، تعمل مع بعضها البعض بشكل متناغم رائع.

وقد عمل البرنامج مع جهاته التنفيذية خلال عام (2020) على تحديث الخطة التنفيذية للبرنامج، والتي أُخذ فيها بعين الاعتبار عِدَّة توجهاتٍ، أبرزها: تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وتحقيق الأمن الطبي والدوائي والغذائي للمملكة، وتعزيز القدرات العسكرية، وزيادة موثوقية إمدادات الطاقة، وتحقيق الاستدامة، وغيرها ممَّا يتناوله هذا التقرير.

وزير الصناعة والثروة المعدنية

رئيس لجنة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

بندر بن إبراهيم الخريف

ويستعرض التقرير كذلك جملةً من إنجازات البرنامج التي تم تحقيقها وأحدثت نقلة كبيرة في مستوى الأداء كنِتاج مباشِر لتظافر جهود الجهات التنفيذية وعملها على إنجاز المبادرات وبلوغ المستهدفات، وللجهدِ الحثيث المتكامل المُقدَّم في قطاعات البرنامج وعمله على تعظيم الاستفادة من محورَي التركيز المتمثلَين في: (الثورة الصناعية الرابعة، والمحتوى المحلي)، مما أحدث -بحمد الله - قفزة نوعية في أداء البرنامج ليصل إلى أعلى مستوى له منذ إطلاقه، حيث تقدم أداء جميع قطاعات البرنامج بلا استثناء، وتم تحقيق عدة إنجازات منها: اكتشاف حقلين للزيت والغاز في منطقتي الحدود الشمالية، والانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لنظام التعدين الجديد، وافتتاح منفذ جديدة عرعر، وتدشين أول زورق اعتراضي سريع مصنع محليًّا. كل ذلك وغيره الكثير يأتي نتيجةً للدعم الاستثنائي والمتواصل من لدن خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -يحفظهما الله-.

ويعتزم البرنامج في عام (2021م) من خلال جهاته التنفيذية تحقيقَ مجموعة من الأهداف المحورية، أبرزها: إكمال الاستراتيجية الشاملة للطاقة، وترسية حزمة من مشاريع الطاقة المتجددة، وإكمال الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وإطلاق (3) مناطق اقتصادية خاصة ذات جاهزية تشغيلية، وإكمال استراتيجية النقل البحري، وإطلاق منصة (جدير) التي تهدف إلى تأهيل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمنافسة في الحصول على عقود ومشاريع الشركات الوطنية الكبرى، وإطلاق برنامج (صُنع في السعودية) الذي يسهم في تطوير الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات غير النفطية بما يتواءم مع رؤية وتطلعات المملكة. وإنَّه بقدر الفخر والسعادة بما تحقَّق من مكتسبات خلال الفترة الماضية، فكلي ثقة بأنَّ القادم أفضل وأجمل وأعظم أثراً بعون الله وتوفيقه.

الجهات التنفيذية للبرنامج

نطاق البرنامج المحدَّث

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى **قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية**، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في **تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه** للقطاعات المستهدفة، **واستدامة نمو تلك القطاعات** وتحقيق ريادتها، **وخلق بيئة استثمارية جاذبة** فيها.

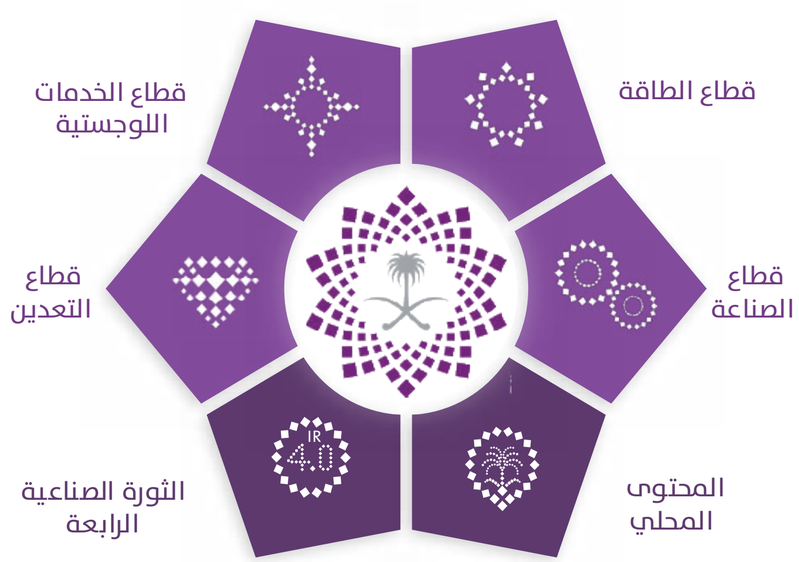

قطاعات
محاور التركيز

مجتمع حيوي

- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية
- تمكين حياة عامرة وصحية

اقتصاد مزدهر

- تنمية وتنويع الاقتصاد
- زيادة معدلات التوظيف

وطن طموح

- تعزيز العمل الحكومي
- تمكين المسؤولية الاجتماعية

- 3.1 تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
  - 3.1.7 إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية
- 3.2 تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة
  - 3.2.1 رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز
  - 3.2.2 زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز
  - 3.2.3 تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز
  - 3.2.4 زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة
  - 3.2.5 رفع تنافسية قطاع الطاقة
- 3.3 إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة
  - 3.3.1 تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
  - 3.3.3 توطين الصناعات الواعدة
  - 3.3.4 توطين الصناعات العسكرية
  - 3.3.7 رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
- 3.5 ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي
  - 3.3.1 تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
  - 3.3.3 توطين الصناعات الواعدة
  - 3.3.4 توطين الصناعات العسكرية
  - 3.3.7 رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

عند إطلاق البرنامج تم تكليفه بمهمة تحقيق 11 هدفاً استراتيجياً من أهداف رؤية المملكة 2030، وقد أضيف للبرنامج مؤخراً هدف رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز ، ليصبح مجموع الأهداف الاستراتيجية المسندة للبرنامج 12 هدفاً، وذلك على النحو التالي:

يشارك البرنامج فيها بشكل غير مباشر

يشارك البرنامج فيها بشكل مباشر

نتكامل لصناعة المستقبل

إن جمع القطاعات الأربعة في برنامج واحد يُعتبر فكرة عبقرية من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويؤمن البرنامج بشكل تام بأن التكامل بين قطاعاته الرئيسية ومحاور التركيز عامل مصيري ومهم لخلق اقتصاد مزدهر ومتنوع ولرفع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وتعظيم القيمة المضافة، إذ يعمل على مواءمة القطاعات على مستوى الاستراتيجيات لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل لمدخلات ومخرجات كل قطاع وآليات التنفيذ بشكل يساهم -بمشيئة الله- في الوصول إلى مستهدفات رؤية المملكة 2030.

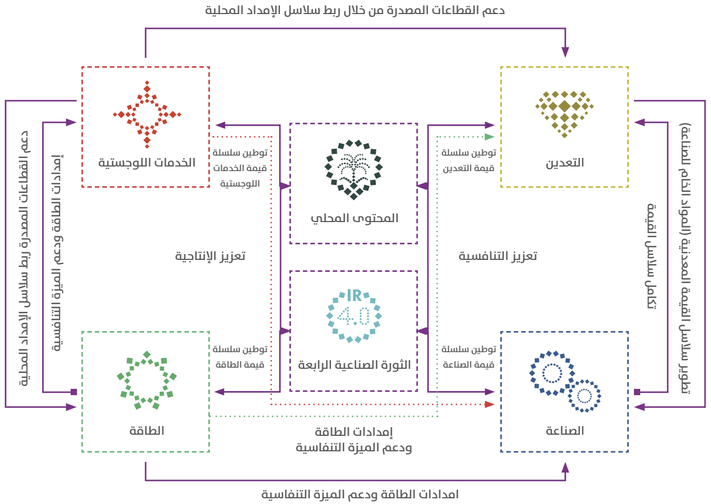

الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية وتعزيز التكامل

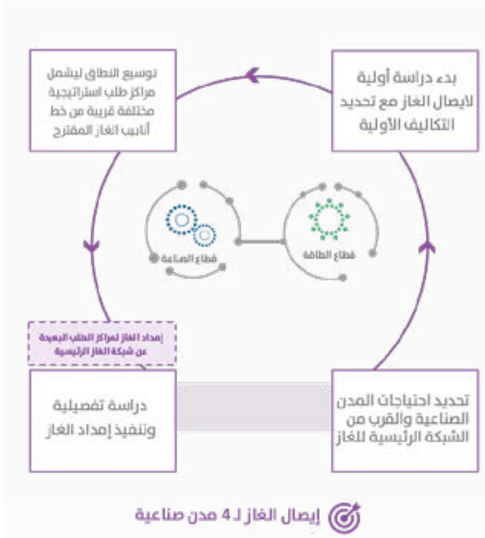

زيادة الترابط الداخلي والخارجي وتعظيم القيمة الاقتصادية

خلق نموذج ذي جدوى اقتصادية للقطاع الخاص؛ لتلبية الطلب اللوجستي عن طريق تحديد المسارات المثلى، وربط منصات التعدين والمدن الصناعية، والاقتصادية، والموانئ البحرية والمدن المختلفة ومناطق الجذب الرئيسة، والربط مع دول الجوار.

ربط أربع مدن صناعية وعدد من المنصات التعدينية بالموانئ من خلال شبكة الخطوط الحديدية

مبادرة في خطة التنفيذ

الطاقة

منذ أن تدفق النفط من البئر السابع "بئر الخير" في مدينة الدمام عام 1938 حملت المملكة على عاتقها مهمة إمداد العالم بالطاقة، حتى أصبحت اليوم المنتج الأكثر موثوقية للطاقة على مستوى العالم بفضل من الله ومن خلال جهود أجيال تعاقبت على العمل لتطوير هذا القطاع، ونستلم الراية اليوم في ظل رؤية طموحة وقيادة حكيمة لنواصل مسيرة الإنجاز وليستمر العطاء بأمر الله.

تستهدف توجهات قطاع الطاقة تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- دعم تعزيز البنية التحتية لقطاع الكهرباء في المملكة تدعم متطلبات النمو الاقتصادي.
- تعظيم القيمة المضافة من زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز الجاف والإيثان وسوائل الغاز الطبيعي.
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي للطاقة وتحقيق مستهدفاتها في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية بالتكامل مع الغاز الطبيعي، وبناء القدرات الوطنية للوصول إلى ريادة المملكة في القطاع عالمياً، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية المحفزة لقطاعات الطاقة المكملة لتعظيم المردود الكلي على الاقتصاد الوطني.
- الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي من خلال تلبية الطلب المحلي من الموارد الهيدروكربونية والتصدير للخارج ورفع مستويات كفاءة الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في مزيج الطاقة الوطني.

"لن نكون جزءاً من المشكلة ولن نقبل أن نكون جزءاً من الحلول، ولكن هدفنا أن نكون قادة في إيجاد الحلول"

صاحب السمو الملكي
الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود
وزير الطاقة

أهدافنا

3.2.2
زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز

3.2.4
زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة

3.2.5
رفع تنافسية قطاع الطاقة

أبرز الطموحات 2030

- الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي
- توفير الخدمة الكهربائية للمستهلكين بشكل تنافسي يحقق استدامة القطاع
- الوصول إلى ريادة المملكة عالمياً في قطاع الطاقة المتجددة
- رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة إلى 50 % من مزيج الطاقة للوصول إلى المزيج الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز إلى 75 %

الصناعة

بدأت الصناعة في المملكة العربية السعودية مع توالي الاكتشافات البترولية في ثلاثينات القرن العشرين الميلادي، وتأسيس شركة أرامكو، وكانت قبل ذلك مقتصرة على الحرف التقليدية والصناعات اليدوية. وفي عام 1962 تأسست المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) لتتولى كل ما يتعلق بالصناعة في المملكة باستثناء أعمال أرامكو، واستمرت كذلك حتى عام 1975 حيث تسلمت وزارة الصناعة والكهرباء المشاريع الصناعية، وقد شهدت الأعوام (1974، 1975، 1976): (3) إنشاءات صناعية آنذاك، وهي: صندوق التنمية الصناعي، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وشركة سابك ، وتتضاعف اليوم جهود تنمية القطاع الصناعي إذ جاءت رؤية المملكة 2030 لتهدف عبر برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة لقوة صناعية رائدة.

تستهدف توجهات قطاع الصناعة تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تنمية القطاع الصناعي كأحد دعامات الاقتصاد السعودي، وتحفيز القطاع ليسهم في رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال التوسع في الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وتطوير وتوطين الصناعات الواعدة والتنافسية، مثل: صناعة السيارات، والأغذية، والأدوية، وغيرها، وتوطين الصناعات العسكرية، وتقديم بنية تحتية ذات جودة عالية.
- حماية الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة، ورفع كفاءة المنتجات المحلية للمنافسة إقليمياً وعالمياً، وبالتالي نمو القطاعات الصناعية الواعدة وتعزيز الصادرات.
- تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد، من خلال رفع نسبة مساهمة المصنّعين المحليين في المشتريات الحكومية والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للشركات الحكومية في القطاع الصناعي، وتنمية رأس المال البشري وتدريب الأيدي العاملة، وجذب الاستثمارات لتوطين الصناعات في المملكة.
- تحقيق الأثر الاقتصادي الإيجابي من توطين بعض الصناعات وتحفيزها لتدعم جهود المملكة في تجاوز الأزمات الاقتصادية، مما تتضح معه أهمية دعم الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي والدوائي كأحد الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).
- تطوير ممكنات نوعية تشمل: إنشاء مناطق صناعية واقتصادية خاصة، ورفع جودة المدن الاقتصادية والصناعية، وتحسين الأنظمة والتشريعات لرفع التنافسية وجذب مزيد من الاستثمارات الإقليمية والدولية.

أهدافنا

3.2.3	3.3.3	3.3.4	3.1.7
تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	توطين الصناعات الواعدة	توطين الصناعات العسكرية	إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية

أبرز الطموحات 2030

- توطين صناعة آلات ومعدات رائدة ومنافسة عالمياً
- توطين 40 % من قيمة السوق في صناعة الأدوية ورفع نسبة توطين صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى 15 %
- أن تكون صناعة مصادر الطاقة المتجددة ضمن الصناعات الرائدة في المملكة
- الوصول إلى نسبة 50 % في توطين الإنفاق العسكري والأمني
- أن تكون المملكة مركزاً إقليمياً للصناعات الغذائية لتلبية 85 % من الطلب المحلي على الصناعات الغذائية النهائية وكذلك تعزيز الطاقة الإنتاجية لقطاع الاسترزاع المائي
- توطين 70 % من سلسلة التوريد المستقبلية للمواد الكيماوية الأساسية والوسيطة وتحديد أولويات 18 مجموعة كيماوية متخصصة
- استكمال وإعادة تأهيل المناطق والمدن الاقتصادية الحالية، واعتماد 5 مناطق اقتصادية خاصة
- بناء صناعات بحرية مستدامة ومنافسة على المستوى الإقليمي

” حريصون على توفير المحفزات للقطاع الصناعي في كافة مناطق المملكة، وخلال الفترة المقبلة سنشهد إن شاء الله طفرة هائلة في هذا القطاع“

صاحب المعالي
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

الخدمات اللوجستية

يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بجهاته التنفيذية على تحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية عبر استغلال موقعها المتميز الذي يربط بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، وذلك من خلال الاستفادة من البنية التحتية الصلبة في المملكة، حيث ترابط المطارات في المملكة التي بلغت 28 مطاراً مع بعضها بشبكة طرق متكاملة تزيد على 73 ألف كيلو متر، احتلت على إثرها المملكة المرتبة الأولى عالمياً في الربط البري. كما أنها تتكامل مع 10 موانئ موزعة على السواحل السعودية وسكك حديدية تربط بين أهم المناطق التجارية والحيوية في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري العمل بوتيرة متسارعة لتطوير أنماط النقل القائمة واستحداث وتبني تقنيات النقل الحديثة بشكلٍ عام وذلك سعياً لمواكبة التغيرات ومنافسة الدول المتقدمة في هذا المجال لتحقيق طموحات رؤية المملكة 2030.

تستهدف توجهات قطاع الخدمات اللوجستية تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وجودتها وسرعتها.
- تحسين جودة البنية التحتية ورفع طاقتها الاستيعابية.
- خفض تكلفة الشحن من خلال الربط بين مختلف الأنماط المحلية واستحداث شبكات ربط إقليمية تنافسية.
- رفع دقة وتوقيت الشحن واستلام البضائع.
- تعزيز تقصي وتتبع الشحنات والبضائع لسلاسل الامداد وأتمتة العمليات.
- تسهيل إجراءات الفسح وحركة البضائع عبر الحدود لدعم خطط النمو الصناعي وحركة التصدير وإعادة التصدير ورفع كفاءة حركة التوزيع المحلي وإتاحة توصيل السلع بتكلفة تنافسية.
- تعزيز حوكمة ولوائح القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

"استثمرت المملكة في البنية التحتية استثمارات ضخمة خلال العقد الماضي، وذلك بما يزيد على 400 مليار ريال، وهناك رغبة في الاستفادة من الموقع المميز للمملكة ومن بنيتها التحتية الكبيرة، ومما يشهده الاقتصاد الوطني من حراك بفضل رؤية المملكة 2030 بما يجعل المملكة مهيأة لانطلاقة مميزة في مجال النقل وشتى المجالات الاقتصادية المرتبطة به من خدمات لوجستية وغيرها"

صاحب المعالي
م. صالح الجاسر
وزير النقل

أهدافنا

3.5.1
إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية

3.5.3
تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل

أبرز الطموحات 2030

+40 مليون حاوية قياسية
حجم البضائع المتناولة عبر موانئ المملكة

330 مليون مسافر
عدد الركاب عبر مطارات المملكة

من أعلى 10 دول
ترتيب المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي

رفع الترابط
بين المملكة والعالم في أنماط النقل الجوي (أفضل 15 دولة في مؤشر ترابط المطارات) والبحري (درجة 75 في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية مع خطوط الملاحة العالمية)

التعدين

بدأت أعمال التعدين والمناجم في عهد الملك عبدالعزيز -رحمه الله- حيث تمت الاستفادة من منجمي مهد الذهب وظلم.

وقد بدأ نشاط التعدين في الستينات الميلادية من القرن الماضي بغرض تنويع اقتصاد المملكة، كما قامت المملكة قبل أكثر من 40 عاماً بإصدار نظام سعودي خاص بالتعدين، ورفعت مستوى الإنفاق على أعمال المسح والتنقيب.

واليوم ومن خلال رؤية المملكة 2030 يحظى قطاع التعدين باهتمام كبير، إذ يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على تعظيم مساهمة هذا القطاع ليكون الركيزة الثالثة للصناعة السعودية.

تستهدف توجهات قطاع التعدين تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تطوير الأنظمة والتشريعات وتحسين الممكنات لرفع مستوى تنافسية قطاع التعدين.
- خلق فرص وظيفية وتنمية الكوادر الوطنية.
- توفير البيانات الجيولوجية اللازمة من خلال العمل على إتمام أعمال البرنامج العام للمسح الجيولوجي لمنطقة الدرع العربي.
- رفع الإنفاق على أعمال الاستكشاف للوصول إلى معدلات الإنفاق العالمي، وذلك من خلال استثمارات القطاع الخاص والدعم المخصص من صندوق الاستكشاف المقترح إنشاؤه ضمن مبادرات القطاع.
- الانتهاء من إعداد نظام الاستثمار التعديني ولوائحه التنفيذية لتحقيق أهداف وتطلعات قطاع التعدين واستدامته لتتسم بالوضوح والشفافية.
- تحسين تجربة المستفيد ورفع مستوى الرضا من خلال تحسين الخدمات، وتوفير البيانات اللازمة بصيغة رقمية ودرجة عالية من الموثوقية، وتسهيل الوصول إليها، وتقليص مدة إصدار تراخيص الكشف.
- تعظيم القيمة المضافة للخامات المعدنية من خلال تطوير سلاسل القيمة المضافة للصناعات المعدنية بمشاركة القطاع الخاص؛ لتوفير فرص استثمارية كبيرة ونوعية.

”قطاع التعدين في المملكة يشهد حراكاً وتطوراً كبيراً، وستكون له مساهمة كبيرة في التنوع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل غير النفطي“

صاحب المعالي
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

هدفنا

3.3.1

تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين

أبرز الطموحات 2030

تعظيم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
176 مليار ريال

خلق وظائف جديدة
219 ألف وظيفة

تحسين الممكنات التشريعية والاستثمارية للقطاع وإصدار رخص الكشف خلال
60 يوماً

رفع الفوائد المالية للقطاع بمبلغ
8.9 مليار ريال

الثورة الصناعية الرابعة

الثورة الصناعية الرابعة هي تحول في سياسات ومنهجيات العمل، وذلك بالتكامل بين التقنيات المتقدمة، والتحول إلى مصانع ذكية ومناجم المستقبل، وشبكات الكهرباء الذكية، وسلاسل الأعمال اللوجستية؛ لزيادة الإنتاج والتنافسية. وتضم الثورة الصناعية الرابعة مجموعة واسعة من التطبيقات التقنية، بما في ذلك: الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات المستقلة.

تستهدف توجهات الثورة الصناعية الرابعة التركيز على هذا المحور من خلال:

1. التحول الرقمي في المنتجات والخدمات:
يشمل: تحويل المنتجات رقمياً، جنباً لجنب مع توسعة المنتجات الموجودة، مثل: إضافة المستشعرات الذكية أو أجهزة الاتصالات التي يمكن استخدامها مع أدوات تحليل البيانات، بالإضافة إلى إيجاد منتجات رقمية جديدة تركز على تقديم حلول متكاملة. وسوف تتمكن الشركات عبر تكامل الطرق الجديدة لعمليات جمع البيانات وتحليلها من توليد بيانات حول كيفية استخدام المنتجات وتحسين المنتجات لتلبية الطلب المتزايد من العملاء النهائيين.

2. تطوير نماذج أعمال رقمية للوصول إلى العملاء:
تعمل الشركات الرائدة على توسعة ما تقدمه من خلال تقديم حلول رقمية ، مثل: الخدمات المبنية على البيانات وحلول المنصات المتكاملة، وتركز نماذج الأعمال على توليد إيرادات رقمية إضافية وتحسين التفاعل مع العملاء والوصول إليهم، و في كثير من الأحيان تسعى المنتجات والخدمات الرقمية إلى خدمة العملاء بتقديم حلول متكاملة في منظومة رقمية مميزة.

هدفنا

3.3.2
تنمية لاقتصاد الرقمي
لـ(تمكين الثورة الصناعية الرابعة)

أبرز الطموحات 2030

دولة رائدة في تبنّي وابتكار التقنيات المتقدمة

زيادة كفاءة الإنتاج والتنافسية، وتعزيز الاستدامة

تفعيل 5 **مراكز قدرات وطنية** لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة

”نبني أحدث الحلول والتطبيقات التقنية التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة لمسارعة الخطى وصولاً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030“

صاحب المعالي
م. عبدالله بن عامر السواحه
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

المحتوى المحلي

تتطلب رؤية المملكة 2030 إحداث تحوّل اقتصاديّ فيما يتعلق بالمحتوى المحلي، وبالتالي تأسست هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لقيادة مسيرة التحول في هذا المجال، فقامت الهيئة بتطوير إطار عام للعمل، حيث إن الطلب على المحتوى المحلي يعد ركيزة أساسية، مما يتطلب تطوير نهج شامل يسعى إلى تشجيع الطلب المحلي على السلع والخدمات.

تستهدف توجهات المحتوى المحلي التركيز على هذا المحور من خلال:

- تعزيز وتأهيل رأس المال البشري.
- زيادة المشتريات من مقدمي الخدمات والمصنعين المحليين.
- توطين ونقل التقنيات والمعرفة.
- زيادة التكامل في سلاسل القيمة للتصنيع.
- تعظيم فرص الاستثمار في قطاع النفط والغاز.
- زيادة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

أهدافنا

3.2.1
رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

3.3.7
رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

أبرز الطموحات 2030

تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد من خلال: زيادة نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية لتصل إلى 1,747 مليار ريال، وزيادة نسبة المحتوى المحلي في القطاعات النفطية لتصل إلى 75 %، عبر رفع مساهمة المصنّعين ومقدّمي الخدمات المحليين في المشتريات والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للشركات العاملة في القطاع، وتنمية رأس المال البشري، وجذب الاستثمارات لتوطين الصناعات.

رحلة تحديث خطة تنفيذ البرنامج (2020-2025)

قـام برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية بتحديـث خطـة تنفيـذه، للفـترة (2020-2025)، بما يُراعي رفع كفاءة الإنفاق في البنية التحتية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص عبر إعادة هيكلة البرنامج بما يراعي تحسين الأنظمة والتشريعات، وتقليص الإنفاق الرأسمالي، وتعزيـز ربـط الطـرق، والتدخـل الحكومـي لسـد فجـوات البنيـة التحتيـة، والعمـل مـع الـشركات الصناعيـة الكـبرى فـي المملكـة، وغـير ذلـك.

وخـلال رحلـة تحديـث خطـة التنفيـذ وإعـادة الهيكلـة، تـمَّ العمـل مـع الجهـات الحكوميـة التنفيذيـة والقطـاع الخـاص علـى مراجعـة فـرص التحسـين بشـكل دقيـق، بمشـاركة أكـثر مـن (30) جهـة تنفيذيـة، وعقـد مـا يزيـد عـلى (500) ورشـة عمـل، ومشـاركة قرابـة (1000) مشـارك مـن القطـاع العـام، وأكـثر مـن (70) مشـاركاً مـن قـادة كبريـات الـشركات الوطنيـة، وبالاسـتعانة بـآراء عـدد مـن مراكـز الخـبرة. كل ذلـك للخـروج بآليـةٍ لمعالجـة مـا يزيـد عـلى (200) تحـدٍّ، ومراجعـة وتحليـل أكـثر مـن (90) درسـاً مستفاداً، في عمـل دؤوب اسـتمر لأكـثر مـن (180) يومـاً مـن التدقيـق والتحديـث، أسـهم فـي الخـروج بخطـة تنفيـذٍ محدّثـة للبرنامـج.

وقـد تـمَّ الاعتمـاد خـلال مسـيرة تحديـث خطـة التنفيـذ وإعـادة هيكلتهـا عـلى عـدة عوامـل لاسـتيعاب كافـة الجوانـب الاسـتراتيجية والتنفيذيـة، ومنها:

- إجراء المقارنات المعيارية، بناء على أفضل الممارسات العالمية، وتحليلها وتقييمها.
- تحديد نقاط التداخل والتكامل بين البرنامج والبرامج الأخرى لرؤية المملكة 2030.
- التواؤم مع أكثر من (15) استراتيجية وطنية ذات علاقة بقطاعات البرنامج.

+500 ورشة عمل

+200 تحـدٍّ

+1000 مشارك من القطاع العام

+180 يوماً من التدقيق والتحديث

تم تطوير منهجية تفكير مبتكرة تتواءم مع الطموحات الكبيرة للبرنامج **ورؤية المملكة 2030**، وهي مبنية على (4) مبادئ أساسية.

01 نستشرف الفرص المستقبلية، بينما ننجز التزامات الحاضر.

02 نتعلم من التجارب السابقة والمقارنات المعيارية، ولكن نبتكر بأنفسنا لنحقق قفزات طموحة.

03 نهندس منتجاتنا (ممكنات، حوافز، خدمات أخرى) للتركيز على احتياجات المستثمرين والقيمة المضافة بدلاً من التركيز على الاستثمار فقط.

04 نُفعّل دور القطاع الخاص كقائد للنمو الاقتصادي من خلال توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة والممكنات اللازمة.

قيادة المملكة لمجموعة العشرين لعام 2020

شكّلت استضافة المملكة لمجموعة العشرين فرصة رائدة على الصعيد العربي والإقليمي، وأظهرت مكانة المملكة على الصعيد الدولي.

وقد بدأت المملكة رئاستها لاجتماعات مجموعة العشرين منذ 1 ديسمبر عام 2019، حتى أواخر شهر نوفمبر عام 2020 واختتمت بانعقاد قمة القادة بالرياض في 21-22 نوفمبر عام 2020، وقررت المملكة تنسيق أعمال مجموعة العشرين تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، وتُعتبر استضافة المملكة لمجموعة العشرين لأول مرة فرصة لتمثيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافةً للدول النامية كما تعتبر فرصةً لمشاركة رؤية المملكة 2030 مع العالم بأكمله، حيث تتسق الخطط التنموية للرؤية مع أهداف مجموعة العشرين، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية المستدامة، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار، إضافة إلى تمكين المرأة.

ومن الجدير بالذكر أنه مع بدء انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، نظمت المملكة قمة استثنائية افتراضية بمشاركة جميع الدول الأعضاء وذلك لبحث إقرار حزم تحفيزية للتصدي للجائحة وتخفيف الأثر الناجم عنها، وقد نجحت المملكة بقيادة المجموعة لإقرار نحو 11 تريليون دولار لمواجهة الجائحة وصولاً إلى اعتماد ميزانية لإنتاج اللقاح المناسب، وأكد البيان الختامي للمجموعة على أهمية تعزيز الأنشطة الاقتصادية الشاملة، وتم إقرار تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون كنهج شمولي متكامل للسيطرة على الانبعاثات.

نهاية عام استثنائـــــي..

”نقف اليوم في نهاية عام استثنائي حظينا فيه بشرف ومسؤولية رئاسة المجموعة. هذا العام وضعنا منذ بدايته هدفاً واحداً هو (اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع) متضمناً محاور تشمل تمكين الإنسان، وحماية كوكب الأرض، وتشكيل آفاق جديدة“.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
- حفظه الله-
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

أهم إنجازات المملكة على مستوى المؤشرات الدولية:

استمرت جهود المملكة وإنجازاتها على كافة الأصعدة، كما استمر العمل على تحقيق التقدم في مؤشرات القياس العالمية المختلفة، حيث انعكست خطط وجهود المملكة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد، على: تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية.

وفيما يلي أبرز المؤشرات الدولية التي حققت المملكة تقدماً ملحوظاً فيها:

الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية	**اعتماد تقنية المعلومات والإتصالات** 38 (+16) **استجابة الحكومة للتغيير** 2nd **مؤشر القدرة على الإبتكار** 36th (+5) (المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2020م، منتدى الاقتصاد العالمي)	التحسن 3 مراتب 36th
سهولة ممارسة الأعمال	احتلت المملكة المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل 10 دول من حيث **التحسن في سهولة ممارسة الأعمال** خلال العام 2019م **مؤشر القدرة على الابتكار مؤشر حماية أقلية المستثمرين** 3rd (+4) (المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020م ،مجموعة البنك الدولي)	التحسن 30 مرتبة 62th
ترتيب التنافسية العالمية	حققت المملكة **أكبر تقدم بين الدول الأكثر تنافسية** مؤشر حماية أقلية المستثمرين **مؤشر القدرة على الابتكار مؤشر حماية أقلية المستثمرين** 3rd (+4) (المصدر:تقرير التنافسية العالمية 2020م، المعهد الدولي للتنمية الإدارية)	التحسن مرتبتين 24th
مؤشر التعقيد الاقتصادي	”صعود المملكة بـ 14 مرتبة“ (المصدر: ATLAS of economic complexity)	التحسن 14 مرتبة 36th

تظهـــر التقاريـــر والمؤشرات الدولية تقدماً ملحوظاً في تحسين بيئة الأعمـال

نتكامل لصناعة المستقبل

Integrating industries for the future of Saudi Arabia

الطاقة | التعدين | الصناعة | الخدمات اللوجستية | الثورة الصناعية الرابعة | المحتوى المحلي

الجهود الحالية والمستقبلية للبرنامج نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية

عمل البرنامج خلال عام 2020 على تحديث خطة التنفيذ آخذاً بالاعتبار تطوير مستهدفات الصناعات الغذائية والطبية والعسكرية نحو **تحقيق الأمن الغذائي والطبي، وتعزيز القدرات العسكرية وتنمية القدرات التصنيعية** للمملكة، **وكذلك توطين قدرات التصنيع المتقدم** ليدعم الأمن الوطني بالإضافة إلى **تطوير الشبكة اللوجستية** للمملكة عبر **تحقيق التكامل بين القطاعات، وزيادة موثوقية إمدادات الطاقة، والاستفادة القصوى من الثورة الصناعية الرابعة وتنميتها** لتخدم قطاعات البرنامج، والتي ستساهم بدورها في **تعزيز سرعة وفاعلية استجابة اقتصاد المملكة** في ظل حدوث أزمات مشابهة لأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وبالتالي تسريع التعافي والدفع نحو الاستدامة. **وفيما يلي تفصيل لهذه الجهود:**

تحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية:

من أسس نجاح التخطيط لسلاسل الإمداد: قدرتها على العمل المتواصل في جميع الظروف، فعلى سبيل المثال: بيَّنتْ جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ضعف البنية التحتية لسلاسل الإمداد في أغلب الدول، والتي تتطلب التخطيط الصحيح والتخزين لكميات تفي بالاحتياج في حال تأخر الإمداد أو إعادة التعبئة، مما يوضح مدى أهمية العمليات اللوجستية وسلاسل الإمداد التي يعمل عليها البرنامج. ويعمل البرنامج على تحسين الربط بين مدن المملكة والمناطق الصناعية والتعدينية مما سيساهم في تجنب أي أزمات مشابهة، كما يقوم البرنامج على ضمان استمرارية الإنتاج المتضرر من تعثر سلاسل الإمداد من خلال تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك بتبني تقنية (التصنيع بالإضافة)، وذلك لقطع الغيار الحساسة والمهمة والمتأثرة في الأمن الوطني، وتكوين قاعدة بيانات وتصاميم رقمية للقطاعات ذات الأولوية في المملكة، ويؤخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر وخطط تخفيفها، ومن ذلك: زيادة الاعتماد على الموردين والمنتجين المحليين، مما يزيد من نمو الناتج المحلي ويوفِّر فرصاً وظيفيةً أكبر.

تحقيق الأمن الغذائي:

يسعى البرنامج لتحقيق الأمن الغذائي عبر تأسيس مركز غذائي إقليمي لضمان توفير جميع الاحتياجات الغذائية من المصانع المحلية، وذلك عبر زيادة تنافسية الشرائح الغذائية الرئيسية مثل اللحوم والدواجن والمأكولات البحرية والتمور والألبان، للوصول لنسبة 75 % بحلول عام 2025 مقارنة بنسبة 66 % في عام 2019. ومن خلال بناء مجمعات غذائية متخصصة سيتم الربط بين المزارعين والمصنِّعين وشركات التغليف وتجارة التجزئة، مما يُمكِّن القطاع من تلبية 85 % من الاحتياج المحلي للصناعات الغذائية النهائية بحلول عام2030، كما أنَّ تطوير الخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد عبر تمكين القطاع الخاص وتأسيس تجمُّعات صناعية متخصصةٍ تُقدِّم خدمات اختبار تقنيات الأطعمة سيؤدي إلى تجاوز قيمة سوق الأغذية في المملكة 255 مليار ريال بحلول عام 2025.

تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة:

تكمن قوة ومرونة الاقتصادات المتقدمة في العالم اليوم في مواجهة الأزمات في قوة ومرونة اقتصاداتها الرقمية، إذ أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تغيراً كبيراً في أولويات واستراتيجيات الثورة الصناعية الرابعة، وبالتحديد فيما يخص الاعتماد على القوى العاملة وتأثر سلاسل الإمداد. ويركز البرنامج على زيادة تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وتوطين تقنياتها التي تقلل من الاعتماد على القوى العاملة و الشركات الخارجية في مجموعة كبيره من الأنشطة، كالرصد والمراقبة عن بُعد وفي ما يتعلق بالمركبات والدرونز وأنظمة الرؤية لمراقبة الجودة والصيانة الوقائية والواقع المعزز، مما يسهم في تحقيق استمرارية العمل في شتى الظروف، كما يعمل البرنامج على تطوير المنظومة البيئية وكفاءات المستقبل والمحفزات ودعم الابتكار في التقنيات المتقدمة لتعظيم تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بغرض دعم تحول جميع قطاعات البرنامج إلى الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي (كالموانئ والمصانع والمناجم وشبكات الكهرباء الذكية)، مما يدعم القدرات التحليلية ويطوِّر العمليات للوصول إلى الصورة المُثل التي يمكن من خلالها الحد من آثار الأزمات المستقبلية.

زيادة موثوقية إمدادات الطاقة وتحقيق الاستدامة:

يسعى البرنامج بجهاته التنفيذية إلى زيادة موثوقية واستدامة إمدادات الطاقة عبر الربط الإقليمي لشبكات الكهرباء والتحول للشبكة الذكية، وذلك من خلال إنشاء أنظمة تحكم متقدمة وتركيب عدادات ذكية لأتمتة مغذيات شبكة التوزيع، مما يزيد الموثوقية ويواكب الطلب المتنامي بكل كفاءة، وإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على التحرك بشكل كبير نحو الاستدامة، من خلال زيادة معدلات إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة بمعدلات عالمية، وإدخالها لمزيج الطاقة لتمثل 50 % من مزيج الطاقة في عام 2030، وذلك بالتكامل مع استخدام الغاز للوصول لمزيج الطاقة الأمثل، على النحو الذي يقلل الانبعاثات ويرفع الكفاءة.

تعزيز القدرات العسكرية:

يسعى البرنامج للمساهمة في تعزيز القدرات العسكرية عبر رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية، حيث يركِّز القطاع على: رفع الجاهزية العسكرية، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وتعزيز التشغيل المشترك بين كافة الجهات العسكرية والأمنية، وتطوير صناعاتٍ عسكريةٍ محليةٍ مستدامةٍ في المجالات المستهدفة من خلال بناء سلاسل إمدادها وتوجيه عمليات الأبحاث والتطوير للتقنيات المستهدفة، وتطوير البنية التحتية المناسبة. ويجدر بالذكر أنَّ المملكة العربية السعودية تهدف إلى توطين الصناعات العسكرية بنسبة 50 % بحلول عام 2030، علماً بأنَّ نسبة توطين الصناعات العسكرية قد بلغت 8 % في عام 2020، بعد أن كانت أقل من 2 % في عام 2017.

تحقيق الأمن الطبي والدوائي:

لتحقيق الأمن الطبي والدوائي يسعى البرنامج لتطوير التجمعات الصناعية الدوائية والمستلزمات الطبية وتفعيل سياسات المحتوى المحلي مما يسهم في خلق بيئة ملائمة لنمو القطاع، لتصل نسبة توطين السوق المحلي لقطاع الأدوية إلى 40 % في عام 2030، و 15 % للمستلزمات الطبية في نفس العام، ويركِّز البرنامج على تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المحلية لمجمعات التصنيع تزامناً مع الانتقال إلى منتجات أكثر تعقيداً، لتصبح المملكة وجهه تصنيعية وابتكارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وليضمن ذلك توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية محليّاً بكميات مناسبة.

أبرز إنجازات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بجهاته التنفيذية لعام 2020

جذب الاستثمارات	تطوير البنية التحتية	استغلال أمثل للموارد	تحسين الأنظمة والتشريعات	وصول للأسواق العالمية

حقق البرنامج -بفضل الله- إنجازات نوعية يُطمح أن يكون لها أثر كبير وإيجابي على اقتصاد المملكة، حيث تمكن البرنامج بجهاته التنفيذية من المساهمة في **تطوير البنية التحتية** لقطاعات البرنامج لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب العمل على **تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد** بكافة أنواعها لتكون مكامن قوة المملكة محركاً رئيسياً للتحول الاقتصادي وعامل جذب مستدام، كما تم العمل على **تحسين الأنظمة والتشريعات** لتتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومتطلبات المرحلة، كما جرى العمل على تطوير قطاع الخدمات اللوجستية لتسهيل عمليات **الوصول للأسواق المحلية والعالمية**، إضافة إلى المساهمة في **جذب الاستثمارات** في قطاعات البرنامج.

جذب الاستثمارات

حجم الاستثمارات من بداية البرنامج حتى نهاية 2020

"تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين الأنظمة والتشريعات لاستغلال الموارد الطبيعية وصولاً للأسواق المحلية والعالمية".

مشاريع منجَزة بقطاعات البرنامج حتى عام 2020

+300
مليار ريال

+ 50
ألف وظيفة

183
مليار ريال
16 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

13.4
مليار ريال
37 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

10+
مليار ريال
21 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

515
مصنعاً بدأت الإنتاج

308 مليار ريال
20 ألف وظيفة
(مشاريع بقطاع الطاقة)

16
مليار ريال
+4 آلاف وظيفة
(عقود إسناد وتشغيل)

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

ارتفاع
نسبة الاستثمارات
الأجنبية
12 %
في منتصف عام 2020 رغم
جائحة فيروس كورونا

الصندوق
الصناعي

17
مليار ريال
211 قرض معتمد

MAWANI

توقيع عقود الإسناد في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام والتي **ستساهم في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات و خلق أكثر من 4 آلاف وظيفة في قطاع الموانئ.**

تم تدشين أول زورق اعتراضي سريع مصنع محلياً من قِبل شركة الزامل للخدمات البحرية بالتعاون مع شركة CMN الفرنسية لصالح القوات البحرية الملكية بغية **توطين صناعة الزوارق، وتعزيز أسطول القوات البحرية، وتطوير سلاسل الإمداد، وتعزيز الأمن الوطني.**

أصدرت الهيئة 107 ترخيص في 6 أنشطة لـ 66 شركة محلية وعالمية في المجال العسكري لمزاولة الأعمال في مجالات الخدمات والتصنيع والتوريد بهدف **تعزيز وتطوير قدرات الشركات المحلية، وإتاحة الفرصة لها للتنافس على عقود المنظومات والخدمات العسكرية.**

إصدار 903 ترخيص صناعي جديد بقيمة تصل إلى 23 مليار ريال **لرفع حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة، وزيادة مساهمته الاقتصادية، وخلق وظائف نوعية للكفاءات الوطنية.**

تطوير البنية التحتية

" تطوير بنية تحتية مستدامة وجاذبة للاستثمار بمواصفات عالمية".

اكتمال البنية التحتية لاستقبال لقاحات كورونا

طرح 4 مشاريع للطاقة الشمسية

استثمارات في تطوير البنية التحتية

1.9 مليار ريال

تسليم خطط تحول للثورة الصناعية الرابعة لـ

8 مصانع

وتطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مع

5 مصانع

عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الإنشاء

9783

بمعدل نمو 9.6 %

GACA

افتتاح مرافق مناولة المواد الطبية في محطة سال للشحن بقرية الشحن النموذجية بمطار الملك خالد الدولي في الرياض بهدف **توفير جميع المباني والتجهيزات لاستقبال المنتجات الطبية، والتي كان من بينها: اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19).**

طرح 4 مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 1200 ميجاواط ضمن مشاريع المرحلة الثالثة للطاقة المتجددة وذلك **لتنويع مصادر إنتاج الطاقة في المملكة وخلق صناعات واعدة.**

وصول عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الإنشاء إلى 9783 بمعدل نمو 9.6 % خلال عام 2020 **للمساهمة في رفع مستوى التنوع الاقتصادي في المملكة.**

تركيب أكثر من 8 مليون عداد ذكي حتى نهاية عام 2020، ضمن مشروع استبدال العدادات الميكانيكية بعدادات إلكترونية ذكية يبلغ عددها 10 ملايين عداد **لتحقيق التحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات في قطاع الكهرباء.**

إطلاق مركز العمليات الجمركية الموحد **لتسهيل وتسريع عمليات إصدار الفسوح الجمركية .**

تم الاتفاق مع شركة لوكهيد مارتن على أول توطين في منظومة الثاد وذلك من خلال توطين صناعة حاملات الصواريخ **لتوفير القدرات الصناعية المتعلقة بتصنيع أجزاء من منظومة الدفاع الجوي لصالح وزارة الدفاع، وهو جزء من أعمال تطوير سلاسل الإمداد.**

تفعيل الجمارك السعودية خدمات النقل البري لشحنات الترانزيت "RFS" لتُسهم في **رفع كفاءة وتنافسية القطاع اللوجستي وتخفيض تكاليفه، وتيسير عمليات الاستيراد والتصدير.**

الجمارك السعودية تمنح البريد السعودي رخصة تخليص جمركية بهدف **الارتقاء بكفاءة الخدمات التشغيلية، وتطوير الإجراءات الجمركية بالمجمعات البريدية.**

الانتهاء من دراسة مشروع إنشاء مطار جديد في الرياض في صالة رقم 6 **لزيادة المنافسة العالمية في قطاع الطيران.**

أتمتة آليتي التفضيل السعري والقائمة الإلزامية في منصة اعتماد **لتسهيل عملية الالتزام بمتطلبات لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.**

الانتهاء من دراسة ما قبل الجدوى لتطبيق تقنية الهايبر لوب في المملكة العربية السعودية وذلك **لرفع مستوى الخدمات في القطاع اللوجستي، وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة.**

تصدرت المملكة في قائمة دول مجموعة العشرين **في التنافسية الرقمية،** كما فازت **بجائزة الريادة الحكومية الممنوحة من الاتحاد الدولي لقطاع الاتصالات المتنقلة.**

تسليم خطط تحول للثورة الصناعية الرابعة لـ 8 مصانع، وتطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مع 5 مصانع **لتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة مستهدفات رؤية المملكة 2030 وخلق ميز تنافسية جديدة للاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة.**

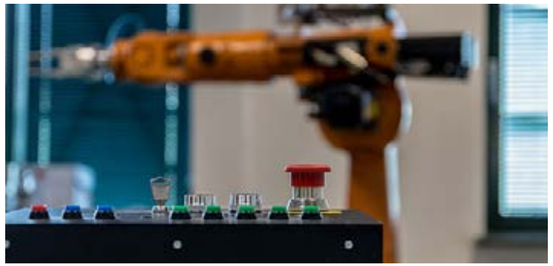

استغلال أمثل للموارد

"تعظيم الاستفادة من مكامن قوة المملكة واستغلال مواردها لتحقيق التنوع والنمو الاقتصادي"

زيادة كبيرة في

إنتاج الغاز

بمعدل

% 8

إنشاء مشروع مصفاة جازان بنسبة تنفيذ تجاوزت

% 95

بدء أعمال المسح الجيولوجي الأضخم

تشغيل معمل الفاضلي لإنتاج الغاز بطاقة معالجة إجمالية تبلغ

2.5 مليار

قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام، بنسبة إنجاز

% 100

إنجاز

% 91

من مخرجات مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة، ووصول نسبة المبيعات إلى ما يقارب 190 ألف جهاز

تشغيل معمل الفاضلي لإنتاج الغاز بطاقة معالجة إجمالية تبلغ 2.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام، بنسبة إنجاز 100% ، ليساهم في **تنويع مصادر إنتاج الطاقة في المملكة وخفض تكلفتها.**

ترسية عقد المسح الجيوفيزيائي المغناطيسي الجراديومتري والإشعاعي الجوي **لتوفير معرفة أدق وأكثر تفصيلاً عن الثروات المعدنية.**

صدور موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة مساهمة تملكها الدولة لخدمات التعدين لتكون ذراعاً تنفيذياً لوزارة الصناعة والثروة المعدنية **للقيام بمهام الرقابة على الأنشطة التعدينية، وتحقيق الامتثال بالنظام واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.**

تمت مضاعفة تصنيع الكمامات خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، **حيث قفز حجم التصنيع من 600 ألف كمامة يومياً إلى 3 ملايين كمامة.**

إنشاء مشروع مصفاة جازان بنسبة تنفيذ تجاوزت 95 % ، وبطاقة إنتاجية مصممة لمعالجة أكثر من 400 ألف برميل في اليوم من الزيت العربي الثقيل والمتوسط كجزء من العمل على **تعظيم الاستفادة من مكامن قوة المملكة لخلق اقتصاد أكثر متانة واستدامة.**

إنجاز 91 % من مخرجات مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة، وقد وصلت نسبة مبيعات إلى ما يقارب 190 ألف جهاز من أصل 300 ألف جهاز، وذلك بهدف **ترشيد استهلاك الطاقة.**

اعتماد تطوير حقل الجافورة لرفع مستوى إنتاج الغاز في المملكة **والذي سيجعل المملكة أحد أهم منتجي الغاز في العالم، وسيلبي حاجة قطاع الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة والصناعات البتروكيماوية وعمليات التعدين من الغاز، ومن المتوقع الانتهاء من عمليات تطوير الحقل في عام 2036م.**

ترسية مشروع المسح الجيوكيميائي التابع لمبادرة المسح الجيولوجي والتي تهدف لرفع مستوى **الاستفادة من القدرات التعدينية وثروات المملكة.**

توقيع اتفاقية تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة تحت مسمى "شركة الاستزراع المائي المتقدمة" تضم 4 شركات استزراع مائي محلية **لتوحيد الجهود، وتخفيض تكاليف الإنتاج، والمساهمة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي بالمملكة.**

إطلاق المرحلة الأولى من القاعدة الوطنية للبيانات الجيولوجية **لتوفير معلومات أدق وأكثر تفصيلاً عن المكامن المعدنية.**

إطلاق أول مزرعة رُبيان مستزرع بالنظام المغلق بالكامل في منطقه تبوك **لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي في قطاع الاستزراع المائي، ومواكبة الاتجاهات العالمية في استخدام التقنيات الحديثة.**

تحسين الأنظمة والتشريعات

"بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة وتنافسية"

إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة

إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد

إطلاق القائمة الإلزامية للمحتوى المحلي والتي تقدر بقرابة 1.1 مليار ريال

تقليص مدة الفسح الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات

إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية

إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد لتمكين القطاع من تحقيق تطلعاته **ليكون الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية، وتحسين صورة القطاع، ورفع ثقة المستثمرين بقطاع التعدين.**

اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني الجديد بهدف **رفع جاذبية القطاع وتنافسيته، وخلق بيئة استثمارية من شأنها أن تعظم مساهمة القطاع في الاقتصاد السعودي.**

إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة، والتي ستساهم في **المحافظة على البيئة من الانبعاثات الكربونية بالإضافة إلى تخفيض الأحمال العليا على خطوط الشركة السعودية للكهرباء، وزيادة موثوقية الشبكة الكهربائية.**

23 ألف منافسة حكومية تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي.

إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية النهائية، والانتهاء من الدراسة المعنية بتحديد مواطن الفجوة في قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية، والخروج بمجموعة من السياسات التي من شأنها **ردم الفجوات القائمة، وزيادة المحتوى المحلي، وتحديد 36 فرصة استثمارية.**

موافقة مجلس الوزراء على نظام الكهرباء، وتنظيم هيئة تنظيم المياه والكهرباء **والذي تقوم الهيئة بناء عليه بأعمال التنظيم والإشراف والتنسيق المتعلقة بخدمات الكهرباء -جنبًا لجنب مع باقي الخدمات التابعة لاختصاصها-، لوضع الإطار اللازم لضمان مستويات ذات جودة وموثوقية عالية، بما يوصل إلى التنافسية.**

تشكيل المجلس الاستشاري الوطني لمركز القيادة الوطني للتجارب السريرية بعضوية 7 جهات حكومية، بهدف **زيادة البحوث والتطوير في قطاع الأدوية، والمساهمة في تصنيع أدوية جديدة، ورفع الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة.**

إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات، بهدف **تعزيز مساهمة المنتج المحلي في هذه الصناعة الواعدة.**

إضافة المفاتيح الكهربائية عالية الجهد للقائمة الإلزامية، بهدف **زيادة المحتوى المحلي في المشتريات والأعمال الحكومية ذات العلاقة بالآلات والمعدات.**

إطلاق المرحلة الأولى من القائمة الإلزامية للأدوية والمستحضرات الطبية **لرفع استفادة المصنعين المحليين من قيمة المشتريات الحكومية السنوية لهذه المنتجات والتي تقدر بقرابة 1.1 مليار ريال.**

إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأدوية بهدف **رفع نسبة التوطين في هذه الصناعة.**

تأجيل تطبيق التشريعات المتعلقة ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف (نطاقات) وبرنامج قوى على المنشآت المتوسطة والصغيرة إلى حين صدور الترخيص الصناعي النهائي **لضمان توسع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة في القطاع الصناعي، وتقليل المخاطر المالية على المنشآت المتوسطة والصغيرة، مما يساهم في تعظيم مساهمة القطاع في الاقتصاد السعودي.**

تشكيل لجنة للفصل في تداخل الموارد الطبيعية تختص بالبت في الاعتراضات المقدمة من الجهات الحكومية على طلبات تخصيص مناطق التجمعات التعدينية وطلبات منح الرخص التعدينية على الأراضي والمناطق المحددة بهدف **رفع نسبة استخراج الثروات المعدنية وإنهاء اللبس المتواجد لدى المستثمرين.**

تقليص مدة إصدار الفسح الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات بهدف **تحسين أداء المراكز اللوجستية وتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المهم للمملكة.**

الوصول للأسواق المحلية والعالمية

"تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكـــات التجـــارة والنقـــل"

افتتاح منفذ جديدة عرعـــر

3 خطوط ملاحية جديدة

إلى آسيا وإفريقيا

وصول منتجات الثروة السمكيـة إلى روسيا وسنغافورة

تمكنت المملكة من تحقيق

المرتبة الخامسة

بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات

توقيـــــع 8 اتفاقيات

لتسليم المهام التشغيلية لمباني الشحن في عدد من المطارات في المملكة

تمكنت المملكة من تحقيق المرتبة الخامسة بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات **مما يساهم في تحسين إنتاجية مناولة الحاويات التي تضمن جودة تطبيق مؤشرات الأداء.**

افتتاح منفذ جديدة عرعر وذلك **لرفع مستوى التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق.**

دخول صادرات منتجات الاستزراع المائي السعودية إلى **الأسواق السنغافورية بحجم صادرات يصل إلى 2000 طن من الأسماك والرّبيان سنوياً، وبقيمة مبيعات تصل إلى 40 مليون ريال تقريباً.**

توقيع 8 اتفاقيات لتسليم المهام التشغيلية لمباني الشحن في عدد من المطارات في المملكة **لرفع كفاءة الخدمات التشغيلية، حيث ستقوم الشركات بعمليات التشغيل والمناولة والحمالة والصيانة، وستساهم هذه الاتفاقيات في تحديد المسؤوليات والمهام في الأعمال المرتبطة بالخدمات المقدمة لعملاء الجمارك.**

إطلاق حملة أطلس التصدير بهدف **دعم المصدرين السعوديين عبر تزويدهم بالبيانات والمعلومات.**

تدشين خط ملاحي يربط بين موانئ ساحل البحر الأحمر مع الموانئ المطلة على خليجي العقبة والسويس وذلك بهدف **زيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية، وجذب كبرى شركات الخطوط الملاحية العالمية.**

تشغيل خط ملاحي جديد لنقل الحاويات بين المملكة ودول شرق آسيا، في ميناء الجبيل التجاري ليساهم في **فتح خطوط مباشرة لشحن وتصدير المنتجات الوطنية، وزيادة كميات المناولة في الموانئ السعودية، إلى جانب تسهيل وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير المباشر من دول شرق آسيا، وزيادة التبادل التجاري.**

تدشين خط ملاحي جديد لربط ميناء الملك فهد الصناعي بمدينة ينبع الصناعية بدول شرق أفريقيا، **مما يُعظم الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للمملكة العربية السعودية.**

إطلاق مشروع نظام إدارة الشاحنات للتصدير في ميناء الملك عبد العزيز ليسهم في **إدارة وتنظيم الطاقة الاستيعابية للمنافذ، وذلك باستخدام أحدث التقنيات لحجز المواعيد ومراقبة وإدارة حركة الشاحنات، بالإضافة إلى ربط جميع الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة.**

حققت المملكة المركز **الأول** عربياً، و**العشرين** عالمياً في النقل البحري حسب تقرير UNCTAD لعام 2020 **مما يعزز مكانة المملكة مركزاً لوجستياً عالمي.**

دخول صادرات منتجات الاستزراع المائي السعودية إلى **الأسواق الروسية بحجم صادرات يصل إلى 15 ألف طن من الأسماك والرُبيان سنوياً بقيمة مبيعات تصل إلى 293 مليون ريال تقريباً.**

اعتماد حوافز مالية متنوعة للمصدرين تتوافق مع ضوابط منظمة التجارة العالمية لتغطية جزء من تكاليف الأنشطة التصديرية، وذلك **ضمن التدابير التي تقدمها الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي.**

بناء أول وأكبر محطة إقليمية للحبوب في المملكة بمساحة (313 ألف م²) في ميناء ينبع التجاري وهو ما سيساهم في **رفع مستوى الأمن الغذائي وتعزيز سرعة وصول الحبوب الرئيسة للمملكة.**

تحقيق شركة "سار" أعلى كمية نقل من المعادن خلال شهر واحد بوزن إجمالي بلغ 1,065,062 طن، وهو ما يُعد الأعلى منذ تأسيس الشركة عام 2011، في نقلة من شأنها **أن تساهم في تمكين قطاع التعدين من تحقيق مستهدفاته الطموحة.**

نتكامل لصناعة المستقبل

Integrating Towards a Prosperous Future

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

شكراً